مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
العدد الأول – المجلد الثالث
يناير 2019 م
ISSN: 2522-3380

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing

الأفعال التي لا حظ لها في الفاعل عند النحويين

د. مطيع الله بن عواض السلمي
قسم اللغة العربية || كلية الآداب والعلوم الإنسانية || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: تقول القاعدة النحوية المعروفة: "كل فعل لابد له من فاعل" ولكن ثمة أفعال تخرج عن هذه القاعدة سميت عند بعض النحويين الأفعال التي ليس لها فاعل، وقد لخصت هذه الأفعال في أربعة أبواب هي: كان الزائدة، الأفعال المكفوفة بما الزائدة، حاشا ثم الأفعال التي تؤكد بعضها توكيدا لفظيا.وقد جاءت آراء النحويين ببعض الخلاف حول هذه الأفعال فبينما يقول فريق لا مرفوع لها يقول الآخر غير ذلك ولكل من الفريقين حججه وبراهينه التي يدافع بها عن صحة ما يقول . تمت دراسة هذه الأفعال باستقصاء وعرض آراء النحويين المختلفة حولها، وقد خلصت الدّراسة إلى صحة القول: بأنّ كان الزائدة، وطالما، وقلما، وكثرما المكفوفة بما الزائدة لا فاعل لها. إلا أنها نفت أن تكون حاشا من الأفعال التي لا فاعل لها، وبخصوص ما ورد في باب التوكيد اللفظي فقد خلص إلى أنّ الأمر يرجع إلى صورة الفعل والغرض منه.

الكلمات المفتاحية: الفعل – الفاعل – النحو العربي.

المقدّمة

النحو هو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب. فغاية علم النحو أن يحدد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات ووظيفتها فيها، كما يحدد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع، سواءً أكانت خصائص نحوية كالابتداء والفاعلية والمفعولية أو أحكامًا نحوية كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء .

قال ابن جني في كتابه الخصائص ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك قصدت قصداً، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم"1 فالنحو عند ابن جني على هذا هو: محاكاة العرب في طريقة كلمهم تجنباً للّحن، وتمكيناً للمستعرب في أن يكون كالعربيّ في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام .

مشكلة البحث

بالرغم من القاعدة التي تقول إن كل فعل لابد له من الفاعل إلا أن بعض الأفعال في اللغة العربية لا يظهر لها فاعل، و اختلف النحويون حول هذه الأفعال وصحة القول بعدم وجود فاعلها فجاء بعضهم بوجود فاعل وخالف الآخرون. وقد ورد في ما سبق من دراسات إن الأفعال التي قال بعض النحويين أنها لاحظ لها في الفاعل وردت في أربعة أبواب نحوية كالآتي:

1- في باب " كان "، فقد اتفقوا على أنها تأتي زائدة في مواضع منها ما هو سماعي، ومنها ما هو قياسي. ثم اختلفوا بعد ذلك في حال مجيئها زائدة هل يجوز أن يكون لها مرفوع أم لا؟.
2- في باب الفاعل، ففي بعض أحكامه أنه لا بد له من فعل، ثم اختلفوا في ثلاثة أفعال هي (طالما، وقلما، وكثر ما)هل تكون " ما " فيها كافة لها عن العمل فلا تحتاج إلى مرفوع بها، أم تكون مصدرية، وهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لهذه الأفعال؟.

3- في باب الاستثناء وحروف الجر، ومن أدواتهما (حاشا)، فقد ترد استثناء، وقد ترد حرف جر، وقد ترد تنزيهية[1] فهل يتبعها فاعل غي كل حالاتها ام ان هناك استثناء؟.

4- في باب التوكيد اللفظي في (الأفعال) التي تؤكِّد ما قبلها توكيدا لفظيا ما هو وضع الاسم المرفوع الذي ياتي بعدهما؟.

هدف البحث

1. حصر وتسمية الأفعال التي لاحظ لها من الفاعل وفق آراء بعض النحويين .
2. استقصاء آراء النحويين حول هذه الأفعال وبيان أوجه الخلاف ومن ثم استنتاج الرأي الأرجح والأقوى وفق المسوقات اللغوية المسنودة بالأدلة والبراهين الواضحة .

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يهدف للوصول استنتاجات واضحة وجلية تسندها الأدلة والبراهين اللغوية التي لا لبس فيها في بعض المسائل التي يرى البعض إنها تخالف قولا مشهورا كثر تواردِه في كتب النحو وعلى ألسنة النحويين، وهو (كلُّ فعل لا بد له من فاعل). ثم تجد أنهم أنفسهم يخالفون ما نصوا عليه، فيقولون في بعض الأفعال: إنها لا فاعل لها. فهل من يقول أن هناك أفعال لا فاعل لها يقول ذلك على إطلاقه؟ أم هنالك شروط محددة تمنع وجود الفاعل كما ورد في بعض الدراسات؟ أم أن القول بعدم وجود فاعل لهذه الأفعال لا تسنده حجج وبراهين لغوية مقنعة.

منهج البحث

اتبع الباحث النهج الوصفي وذلك من خلال استقراء آراء النحويين من خلال الكتب والبحوث والأوراق العلمية مع عرض أدلة أقوالهم كاملة وكذلك النهج التحليلي القائم على البيان والشرح ثم التحليل والاستنباط والترجيح وصولا إلى النتائج والتوصيات التي تؤيد أو ترفض ماجاء به النحويون في موضوع البحث من خلاف حول عدم وجود فاعل لبعض الأفعال في اللغة العربية.

إجراءات البحث

سنعرض فيما يلي أدلة كل فريق مع تحقيق نسبة الأقوال إلى قائليها، ومناقشة أدلتهم وذكر مأتم ترجيحه وما هو سند هذا الترجيح ومبرراته ومن ثم الخلوص إلى ما يراه الباحث من تأييد أو مخالفة هذه المبررات في كل مسألة.

المبحث الأول: كان الزائدة

اتفق النحويون على أن " كان " قد تأتي زائدة، وأن لها مواضع تزاد فيها، منها موضع قياسي، وسائر المواضع سماعية. وقد أشار ابن مالك في الخلاصة إلى زيادة "كان" دون سائر أخواتها في قوله: **وقد تزاد كان في حشو كـ " ما: : : كان أصح علم من تقدما**

(1) وقد ترد فعلا متصرفا، ولم يقع فيها خلاف.

وتأتي " كان " زائدة على قلة[2] بين الشيئين المتلازمين: كالمبتدأ والخبر، نحو " زيد كان قائمٌ "، وحمل عليه قوله تعالى: " قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا ". والفعل ومرفوعه، نحو " لم يوجد كان مثلُهم[3] "، والصلة والموصول، نحو " جاء الذي كان أكرمته "، والصفة والموصوف، نحو " مررت برجل كان قائمٍ "، وهذا ما فهم من إطلاق ابن مالك في البيت السابق.

ولكن لا تنقاس زيادتها إلا بين " ما " وفعل التعجب[4]، نحو ما مثل به ابن مالك في البيت من قوله " ما ـ كان ـ أصحَّ علمَ مَن تقدم "[5]، وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه، نحو " ولدت فاطمة بنت الخُرشُبِ الأنمارية الكَمَلَةَ من بني عبس لم يوجد كان أفضلُ منهم[6] ". وسمع زيادتها أيضا بين الصفة والموصوف، ومنه قول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ: : وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[7]

وبين العاطف والمعطوف، ومنه قول الشاعر الفرزدق:

في لجة غمرت أباك بحورها: : في الجاهلية كان والإسلامِ[8]

وبين نعم وفاعلها، ومنه قول الشاعر:

ولبستُ سِربالَ الشبابِ أزورُها: : وَلَنِعمَ كان شبيبةُ المحتالِ[9]

وسمع زيادتها شذوذا بين الجار والمجرور[10]، ومنه قول الشاعر:

سَرَاةُ بني بِكرٍ تَسَامى: : على كان المُسَوَّمةِ العِرابِ[11]

وقد يفهم كلام ابن مالك أنها لا تزاد إلا بلفظ الماضي[12]، وهو كما قال[13]، وقد زيدت بلفظ المضارع شذوذا، ومنه قول الشاعر: **أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ: : إذا تهُب شمْأَلٌ بَلِيلُ[14]**

---

(2) ولذا صدر البيت بـ " قد " الداخلة على المضارع لتفيد التقليل. أفاده الشاطبي في شرحه على الخلاصة 2/ 196.

(3) ينظر: المقتضب 4/ 116.

(4) ولا ينافي في ذلك تصديره البيت بـ " قد " التي تفيد التقليل؛ إذ لا تنافي القلة القياس. ينظر: الخلاصة الكافية 2/ 200.

(5) إنما كانت الزيادة قياسية في العجب دون سائر المواضع لورودها فيه أكثر. المقاصد الكافية 2/ 201.

(6) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 1/ 408، وشرح الأشموني 1/ 117، وشرح التسهيل 1/ 362، وشرح المفصل 7/ 98، 100، والتذييل والتكميل 4/ 213، وهمع الهوامع 2/ 99.

(7) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه 2/ 290، وشرح الكافية الشافية 412، والخزانة 9/ 217، 221، 222، وشرح الأشموني 1/ 117، وشرح التصريح 1/ 192، والكتاب 2/ 153، والمقتضب 4/ 116، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 136، ومغني اللبيب 1/ 287.

(8) البيت في ديوانه ص 850، وضرائر الشعر ص 77، والخزانة 9/ 211.

(9) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 118، والتذييل والتكميل 4/ 213.

(10) وحرف الجر هو (على) خاصة؛ إذ لم تسمع الزيادة إلا فيه. ينظر: التذييل والتكميل 4/ 222.

(11) البيت بلا نسبة في الأزهية ص 187، والكافية الشافية 412، وشرح التسهيل 1/ 361، والرواية فيه (على كان المُطَهَّمة الصلاب) ، وانظر تعليق أبي حيان على هذه الرواية في التذييل والتكميل 4/ 222، وأسرار العربية ص 136، وخزانة الأدب 9/ 207 118، وشرح التصريح 1/ 192، وشرح المفصل 7/ 98.

(12) قال في شرح التسهيل (1/ 360) :" وتختص " كان " بجواز زيادتها بلفظ الماضي ".

(13) علل بعضهم اختصاص الزيادة بلفظ الماضي لخفته. ينظر: شرح التصريح 1/ 191.

(14) البيت لأم عقيل في شرح التسهيل 1/ 362، وخزانة الأدب 9/ 225، 226، وشرح التصريح 1/ 191، والمقاصد النحوية 2/ 39، وشرح الأشموني 1/ 117، 118، المقاصد الشافية 2/ 197، وتوضيح المقاصد والمسالك 2/ 501، وشرح ابن الناظم 100، والتذييل والتكميل 4/ 217، وقد أدرج ابن مالك هذا البيت في الكافية الشافية 411. و" بليل " في البيت بزنة " قتيل " أي: مبلولة. ينظر: شرح التصريح 1/ 191.

وقد يفهم كلامه كذلك أن الزيادة خاصة بـ " كان " دون سائر أخواتها، وهو كما قال[15]، وقد ورد زيادة أصبح وأمسى شذوذا، كقولهم: ما أصبح أبردَها، وما أمسى أدفأَها[16] ". ومعنى زيادة " كان " أن يكون دخولها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى، فهي دالة على الزمن الماضي حتى مع زيادتها، وإنما تحصل الزيادة من حيث إنها لا معمول لها، فكأنها ملغاة[17].

وقد اختلف النحويون في " كان " هذه (الزائدة) هل تأتي زائدة مع مرفوعها، أم لا؟. والجواب عن ذلك يتوقف على ما إذا كانت " كان " متصلة بضمير أو لا. فإن لم تتصل بضمير فالجمهور على أنها زائدة وحدها، ولا داعي لتقدير مرفوع بعدها.

وصرح الرضي بأنها إذا زيدت لم تحتج إلى مرفوع، ونسب القول بذلك إلى أبي علي الفارسي[18] وأيده، لأنها كالظرف دالة على الزمن مجردة من الحدث[19]. وذهب السيرافي إلى تقدير مرفوع لها، فقال في نحو " إن من أفضلهم كان زيدا ": " كأنه قال: إن من أفضلهم زيدا كان "، أي: كان ذلك[20] ".

ونسب بعضهم إلى سيبويه والسيرافي أن فاعلها هو مصدرها، أي: الكون[21]. وقد وصف الرضي ما ذهب إليه السيرافي بأنه هَوَسٌ، إذ لا يقال: ثبت الثبوتُ[22]. وإن[23] اتصل بـ " كان " ضمير، فذهب سيبويه والخليل وتبعهما ابن مالك[24] وطائفة من النحويين[25] إلى زيادتها على أن يكون المرفوع فاعلا، و (كان) تامة[26]. نصوا على ذلك في قول الفرزدق: **وجيران لنا كانوا كرام**[27].

---

(15) إنما خصصت " كان " بالزيادة دون سائر أخواتها لأنها أصل لكل فعل وحدث، فتصرفوا فيها لذلك ما لم يتصرفوا في غيرها، فتارة تحذف جملة، وتارة تحذف لامها وتارة تحذف مع اسمها، وتارة ترد زائدة. ينظر: المقاصد الشافية 2/ 197.

(16) شرح التسهيل 1/ 362، وشرح الأشموني 1/ 118، توضيح المقاصد والمسالك 2/ 501، وشرح ابن الناظم 100، والتذييل والتكميل 4/ 215، وشرح الكافية الشافية 414، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 409.

(17) المقاصد الشافية 2/ 196، وشرح ابن الناظم 99، وشرح المفصل 7/ 98، 99.

(18) قال في المسائل البصريات:" إن قلت: كيف يلغي " كانوا " وقد عملت في الضمير ؟.

قلنا: تكون " كان " لغوا، والضمير الذي فيها تأكيد لما في " لنا " لا أنه مرتفع بالفاعل. ألا ترى أنه لا خبر له ". ينظر: المسائل البصريات 2/ 875. تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط الأولى/ 1405 هـ/ 1985 م.

(19) ينظر: شرح الكافية للرضي 4/ 191.

(20) شرح السيرافي: 2/ 479.

(21) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 191، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل 7/ 99 إلى السيرافي وحده.

(22) ينظر: شرح الكافية للرضي 4/ 192.

(23) هذا من تتمة القول عن " كان " الزائدة، وإلا فإن المتصلة بضمير إما أن تكون تامة وإما أن تكون ناقصة على الخلاف المذكور، وفي كلا الأمرين لا تكون داخلة تحت ما يسمى بالأفعال التي لا فاعل لها؛ لأن هذا الضمير إما فاعل إذا اعتبرت " كان " تامة، وإما اسم لها إذا اعتبرت ناقصة.

(24) ينظر: شرح التسهيل 1/ 361.

(25) ينظر: شرح الأشموني 1/ 117.

(26) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 192، وحاشية الصبان 1/ 378، وحاشية الخضري 1/ 116.

(27) البيت سبق تخريجه.

قال سيبويه: " وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء " كان "، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق[28] . وأنشد البيت ." . وذهب المبرد[29] وأكثر النحويين[30] إلى أنها لا تزاد إلا مجردة من مرفوعها، وذكر المبرد أنها في البيت ليست زائدة، وإنما هي ناقصة، وما اتصل بها اسمها، وخبرها قوله: لنا.

قال المبرد: " تأويل هذا سقوط[31] (كان) علي (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين. وقال السيرافي: " الأظهر كلام الخليل، و " كانوا " دخولها غير مغير لمعنى الكلام، كأنه قال: وجيران لنا كرام، وأدخل " كانوا " وجعل فيها ضمير الجيران، كما يجعل في " كان " الموحدة ضمير ما جرى ذكره في معنى كان الأمر[32] ".

وقد ذكر ابن السِّيد أن الناس قد ردوا ما ذهب إليه المبرد، وقالوا: يجوز أن تكون الواو في " كانوا " حرفا دالا على الجمع يؤكد به الجيران، كالواو في " أكلوني البراغيث "، وزعم ابن السيد أن هذا هو ما عليه كثير من البصريين والكوفيين[33]. وقد وصف البغدادي ما ذكره ابن السيد بأنه " ضعيف جدا، فإن القول بحرفية واو الجمع إنما هو إذا كان بعدها جمع مرفوع كما في المثال، وأما إذا لم يأت بعدها جمع مرفوع فلم يقل أحد إنها تأتي حرفا دالا على الجمع[34] ".

واختار أبو حيان ما ذهب إليه المبرد، وذكر أن معنى اللام في " لنا " هو الاختصاص لا الملك، وزعم أن الخليل وسيبويه لم يَعنِيا بالزيادة ما فهمه النحويون، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين " جيران "، و " كرام " لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي فجيء بقوله: كانوا لنا على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل وسيبويه الزيادة بهذا المعنى، لا بمعنى أنها زيدت كزيادة: ما كان أحسن زيدا[35].

ويرد زعمَ أبي حيان أن الخليل شبه (كان) في " إن من أفضلهم كان زيدا " ببيت الفرزدق مما يؤكد إرادتهما معنى الزيادة التي فهمها النحويون.

قال ابن مالك: " حكم سيبويه بزيادة " كان " في قول الفرزدق . وأنشد البيت . ورُدَّ ذلك عليه؛ لكونها رافعة للضمير. وليس ذلك مانعا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) عند توسطها، أو تأخرها إسنادُها إلى فاعل[36] ".

وأمر ثان وهو أنهم نصوا على أن الفاعل كالجزء من الفعل، ولما كان الأمر على ما نصوا عليه فيرى الباحث أنه لا مانع من الحكم بزيادتهما جميعا[37].

---

(28) الكتاب: 2/ 153.

(29) ينظر: المقتضب 4/ 116، 117.

(30) ينظر: التذييل والتكميل 4/ 218، وأوضح المسالك 1/ 258، وخزانة الأدب 9/ 218، وشرح التصريح 1/ 192، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص 171، والنحو الوافي 1/ 579، 580.

(31) يعني الفصل بها بين الصفة والموصوف..

(32) شرح السيرافي: 2/ 480.

(33) ينظر: خزانة الأدب 9/ 218.

(34) السابق نفسه، وانظر المسائل البصريات 2/ 876.

(35) التذييل والتكميل: 4/ 221، وشرح التصريح 1/ 192، وانظر توجيه ابن عصفور في شرح الجمل 1/ 409.

(36) شرح الكافية الشافية: 412، وانظر: التذييل والتكميل 4/ 219، وشرح الأشموني 1/ 117، وشرح التسهيل 1/ 361.

(37) ينظر: خزانة الأدب 9/ 219.

المبحث الثاني الأفعال المكفوفة بـ " ما " الزائدة

ما " الزائدة ترد على أربعة أقسام:

1- أن تكون زائدة للتوكيد (قياسا)[38]، فيكون دخولها وخروجها سواء[39]، ولا تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها، فتزاد بين الجار والمجرور[40] نحو قوله تعالى: " فبما رحمة من الله لنت لهم[41]، وقوله تعالى: " عما قليل ليصبحن نادمين[42] "، وقوله تعالى: " مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا[43] "، وتزاد بعد " إن " الشرطية نحو قوله تعالى: " وإما تخافن من قوم خيانة[44] "، وتزاد بعد " إذا " الظرفية الشرطية نحو قوله تعالى: " وإذا ما أنزلت سورة[45] "، وتزاد بعد " رب "، ومنه قول الشاعر **ربَّما ضَرْبةٍ بِسيفٍ صَقيلِ: : بين بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[46]**

2- أن تكون منبهة على وصف لائق، نحو " ضربت ضربا ما[47] "، أي: نوعا من الضرب.

3- أن تكون عوضا، نحو " أمَّا أنت منطلقا انطلقتُ "، أي: لأن كنت منطلقا. فحذفت " كان " وعوض عنها بـ " ما ". وأصل " أمَّا ": " أنْ " الناصبة، و " ما " الزائدة، فقلبت النون ميما ثم أدغمت في الميم بعدها.

4- أن تكون كافة، ويسميها بعضهم بالممهدة أو المهيّئة أو الموطِّئة، لأنها تمهّد وتهيّئ وتوطِّئ لدخول ما قبلها على ما لم تكن تدخل عليه قبل دخول " ما " عليها[48]. وبعضهم[49]يجعل الكافة خاصة بالتي ترد بعد حروف كانت قبل دخول " ما " عليها تعمل فيما بعدها، فإذا دخلت " ما " كفتها كـ " إنَّ " وأخواتها، نحو قوله تعالى: " إنما الله إله واحد[50] " ويجعل الممهدة[51]أو المهيئة أو الموطئة خاصة بالتي ترد بعد الحروف المتقدم ذكرها لكنها مهدتها لدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبل دخول " ما "، نحو قوله تعالى: " كأنما يصعد في السماء[52] "، وترد بعد " رب "[53]، نحو " ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين[54] ".

قال ابن يعيش: " تدخل (ما) على الفعل فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبلُ. ألا ترى أنها تُدْخِل الفعلَ على الفعل، نحو " قلما تسير "، و " قلما تقوم ". ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل، فـ " قل " فعل كان حقه أن يليه

---

(38) إنما كانت هذه الزيادة قياسية لكثرة ورودها فيها زائدة لمعنى التوكيد. ينظر: رصف المباني 317.

(39) ينظر: الجنى الداني 332، ورصف المباني 315، وشرح المفصل لابن يعيش 8/ 132.

(40) ينظر: الأضداد 196.

(41) آل عمران: 159.

(42) المؤمنون: 40.

(43) نوح: 25.

(44) الأنفال: 58.

(45) التوبة: 124.

(46) البيت لعدي بن رعلاء في الأزهية 80، وأمالي ابن الشجري 2/ 244، وشواهد العيني 3/ 343، وشواهد المغني 404، والخزانة 4/ 187، ورصف المباني 194، 316.

(47) " ما " في نحو ذلك زائدة لزوما لإصلاح اللفظ. ينظر: رصف المباني 317.

(48) ينظر: الكواكب الدرية شرح المتممة الآجرومية 1/ 268.

(49) ينظر: رصف المباني 317، 318، والجنى الداني 335.

(50) النساء: 171.

(51) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 8/ 108، 132.

(52) الأنعام: 125.

(53) قال ابن الشجري:" من أحكام " رب " أنها توصل بـ " ما "، فيقع لعدها المعرفة والفعل ". ينظر: أمالي ابن الشجري 3/ 48، 2/ 564.

(54) الحجر: 2.

الاسم لأنه فعل، فلما دخلت عليه " ما " كفته عن اقتضائه الفاعل، وهيأته للدخول على الفعل، كما تهيئ " رب " للدخول على الفعل، وأخلصوها له[55] ". وهذا القسم هو ما له علاقة بمسألة البحث فإن " ما " هذه قد تدخل على بعض الأفعال[56] فتمهدها للدخول على الفعل بعد أن كانت خاصة بالدخول على الأسماء.

ذكر الأستاذ/ عباس حسن أنه قد يقال في إعراب (طالما أو كثر ما أو قلما): أنها كافة ومكفوفة، بمعنى: أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى، ومنعتها من العمل، فهي كافة لغيرها، ومكفوفة بغيرها[57]. قال الشيخ محمد الأهدل: " تسمى " ما " الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل[58]".

وذكر الشيخ/ محمد محيي الدين. في تحقيقه على أوضح المسالك أن الفاعل يحذف قياسا في ستة مواضع. قال: والخامس: فاعل الأفعال المكفوفة بـ " ما " وهي ثلاثة أفعال، وهي: قل وكثر وطال، فإن جعلت " ما " مصدرية لم يكن الكلام من هذا الباب، وكانت " ما " وما دخلت عليه في تأويل المصدر فاعل[59]. وما ذكره في " ما " المصدرية صحيح، أما ما ذكره في " ما " الكافة فلا يصح، لأن من ذهب إلى أنها كافة لم يكن لها فاعل عنده أصلا، لا أن الفاعل محذوف، إذ لو كان محذوفا لم يكن لاعتبار" ما " كافة معنى. لأنه لا يترتب على حذفه عدم وجوده.

ونجد أن جمهور النحويين يؤيد قول أن " ما " كافة وهذه الأفعال لا فاعل لها وذهب بعضهم إلى أن " ما " مصدرية وهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لهذه الأفعال. وإنما قيدتُ " **قَلَّ** " بالتي بمعنى النفي؛ لأنها ترد على قسمين:

1- أن تكون في مقابل " كثر "، فتكون متصرفة[60]، فيرد منها المضارع والمصدر، فيقال: قلَّ يقلُّ قلةً، والمرفوع بعدها فاعل لها لا خلاف في ذلك.

2- أن تكون بمعنى النفي، وترد على وجهين: أن لا يقترن بها " ما " فتكون فعلا جامدا غير متصرف، وترفع الفاعل متلواً بصفة، تقول: قل رجل يفعل ذاك. بمعنى: ما رجل[61]. **أو** أن يقترن بها " ما " فلا يليها إلا الفعل في الاختيار[62]، تقول: قلما يخلف النبيل وعده، ومنه قول الشاعر: **قَلَّمَا يَبْرَحُ اللبيبُ إلى ما: : : يورثُ المجدَ داعيًا أو مجيبًا[63]**

فـ (قلما) بمعنى النفي، فكأنه قال: لا يخلف النبيل وعده، ولا يبرح اللبيب.. "[64].

وقد ذهب الأستاذ/ عباس حسن إلى أن (قلما) في المثال المذكور بمعنى إثبات الشيء القليل، وأن هذا هو الغالب فيها[65]. قال المرادي: " وقد جاءت " ما " الكافة أيضا بعد " قل " إذا أريد بها النفي، نحو " قلما يقول ذلك

---

(55) شرح المفصل: 8/ 132.

(56) وهي الأفعال الثلاثة الواردة ولا رابع لها. ينظر: المغني 4/ 67.

(57) ينظر: النحو الوافي 2/ 72.

(58) الكواكب الدرية على شرح المتممة الآجرومية: 1/ 268.

(59) ينظر: أوضح المسالك 2/ 88 حاشية (1) مع ص 89.

(60) ينظر: الهمع 5/ 22.

(61) ينظر: الكتاب 3/ 115، والتذييل والتكميل 6/ 185، ومغني اللبيب 4/ 68، وهمع الهوامع 5/ 21.

(62) ينظر: الكتاب 3/ 115، والتذييل والتكميل 6/ 185، والمغني 4/ 68، وتمهيد القواعد 1585.

(63) البيت في المغني 4/ 68، وشرح الشواهد للبغدادي 5/ 245، وشرح التصريح 1/ 185.

(64) ينظر: مغني اللبيب 4/ 68 حاشية (2) .

(65) ينظر: النحو الوافي 2/ 72 حاشية (3) .

أحد[66] ". وقال أبو حيان: " قل " إذا لحقتها " ما " وكان معناها على النفي المحض، لا على مقابلة " كثر " اختصت بالفعل[67] ".

ويرى الباحث أن قصرهم " قلما " على معنى النفي المحض ليس بمتجه، فإن من العلل التي ذكروها في حصر كفِّ " ما " لهذه الأفعال دون غيرها هو شبهها بـ " رب " وذكروا أن من أوجه الشبه هو إفادة التقليل في " قل "، والكثرة في " طال "، و " كثر "[68]. يضاف إلى ذلك أن بعض الأساليب يتجه فيها معنى القلة لا النفي، كما سبق بيانه.

ومن أجل ما تضمنته " قلما " من معنى النفي ذهب بعضهم إلى أنها حرف، " وفي ذلك نظر، والأظهر أنها فعل لثبوت ذلك فيها قبل لحوق " ما "، واستعمالها للنفي المحض[69] ".

وهذه هي التي وقع فيها وفي الفعلين الآخرين[70] الخلاف المذكور في أول المسألة إجمالا.

قال الرضي: " " ما " التي بعد كثر، وقل، وطال، نحو: قلما، وكثر ما، وطالما: إما كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإما مصدرية، والمصدر فاعل الفعل[71]". وقد عرض الأستاذ/ عباس حسن هذين المذهبين ورجح المذهب الثاني الذي يرى مصدرية " ما "، وأنها وما بعدها فاعل لهذه الأفعال ذاكرا أن هذا هو الأفضل معللا بأنه " يوافق الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل[72] ". وذكر أن العلة التي يذكرها النحاة " لكف الفعل في مثل " قلما " وعدم احتياجه للفاعل . وهي كما جاء في المغني . شبهه في معناه للحرف " رب " علة واهية[73] ". ومما يدل على ذلك أمور:

1- أن " ما " غيرت معنى " قل " بتركيبها معها، فصارت بمعنى " ما " النافية بعد أن كان معناها يقابل " كثر " كما سبق بيانه، وهذا مما يجعل لها تأثيرا على لفظها كذلك فتكفها عن العمل.
2- أن لذلك نظيرا يستأنس به، فقد دخلت " ما " على كثير من الكلمات فأبطلت عملها بعد أن كانت عاملة، وقد سبق إيراد قدر صالح من الأمثلة على ذلك، كما في" إنَّ " وأخواتها، و " رُبَّ ".
3- أن من الكلمات التي دخلت عليها " ما " وكفتها عن العمل " رب " وهي ترد للقلة والكثرة، ولما كانت " قل " بمعنى القلة، و " كثر "، و " طال " بمعنى الكثرة عوملت معاملتها فكفتها مثلها؛ ومن ثم انحصر كفُّ " ما " في هذه الأفعال دون غيرها.

وأما ما ذهب إليه الأستاذ/ عباس حسن من ترجيح المذهب الثاني الذي يقضي بمصدرية " ما " حتى تجري هذه الأفعال على الأصل العام الذي يقضي بأن كل فعل لا بد له من فاعل يرى الباحث أنها حجة ليست بالقوية، فهنالك أفعال لا فاعل لها كالأفعال التي ترد على سبيل التوكيد اللفظي، نحو " أتى أتى خالد "، و " ذهب ذهب عمرو ". يضاف إلى ذلك أن القول بمصدرية " ما " ضعيف من وجهين:

---

(66) الجنى الداني: 333.
(67) التذييل والتكميل 6/ 185، وانظر: تمهيد القواعد 1585.
(68) ينظر: مغني اللبيب 4/ 67 حاشية (6) .
(69) التذييل والتكميل: 6/ 185، وتمهيد القواعد 1585.
(70) أعني: طالما وكثر ما.
(71) شرح الكافية للرضي: 4/ 329، مغني اللبيب 4/ 71، وخزانة الأدب 10/ 227.
(72) النحو الوافي: 2/ 72.
(73) النحو الوافي: 2/ 72، 73 حاشية (4) .

1- أن " ما " المصدرية معرفة، و " قل " تطلب الفاعل النكرة، فتقول: قل رجل يفعل ذلك؛ ومن ثم قالوا: إن " من " في نحو " قل من يفعل ذلك " نكرة موصوفة، لا موصولة[74].

2- أن " ما " المصدرية تدخل على الماضي والمضارع، وهي في هذه الأفعال الثلاثة لا تدخل إلا على المضارع، فدل على أنها غير المصدرية[75]. وأما العلة الواردة في المغني لكف الفعل في مثل " قلما " وهي شبهه في المعنى لـ " رب ".

فيرى الباحث أنها علة قوية، ولا يتفق مع الأستاذ/ عباس حسن في إيهائه[76] لهذه العلة لا سيما أنه لم يذكر سبب وَهْيِها. أما سبب قوتها فهو انحصار كف " ما " لهذه الأفعال دون غيره، وقد سبق بيان ذلك.

قال ابن هشام في حديثه عن أنواع " ما " الكافة عن عمل الرفع: " ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبههن بـ " رب "[77] ". فظاهر جدا أن ابن هشام إنما كان يعلل لحصر كف " ما " لهذه الأفعال الثلاثة دون غيرها، وهو شبههن بـ " رب ".

قال الدسوقي: " (قوله: شبههن برب) أي في الدلالة على القلة، أو الكثرة، والتصدير أول الكلام، فـ " قل " تدل على القلة، و " كثر "، و " طال " يدلان على الكثرة، و " رب " تتصل بها " ما " الكافة فتكفها عن عمل الجر فاتصلت بما أشبهها[78] ".

المبحث الثالث حاشا

ترد (حاشا) على ثلاثة أوجه[79]، وقد نسب إلى بعض النحويين في وجهين منها أنها فعل لا فاعل له.

أولا أن تكون تنزيهية[80].

وقد نسب إلى الفراء القول بأنها فعل لا فاعل له. ومعنى التنزيه عما لا يليق بالمذكور كقولهم: حاشا لزيد، ومنه قوله تعالى: " قلن حاش لله "[81]. وهي في هذه الحالة ليست للاستثناء أيضا، وكذلك ليست حرفا بلا خلاف؛ لأنه يليها حرف الجر، ولا يدخل حرف جر على حرف جر[82]. ويبقى الخلاف في كونها فعلا أو اسما، فذهب الفراء[83] والكوفيون[84] والمبرد وابن جني إلى أنها فعل[85]. ثم إنهم اختلفوا في الفاعل، فقال أكثرهم: فيها ضمير الفاعل، وقدروه في قوله تعالى: " قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ": حاشى يوسف الفعلة لأجل الله. أي جانبها.

---

(74) ينظر: خزانة الأدب 10/ 227.

(75) السابق نفسه.

(76) أي جعلها ضعيفة، من (أوهاه) ، أي: عله ضعيفا. ينظر: المعجم الوسيط (وهى) .

(77) مغني اللبيب: 4/ 67.

(78) حاشية الدسوقي: 1/ 416.

(79) ينظر: الجنى الداني 558، ورصف المباني 178، ومغني اللبيب 2/ 249، والمساعد على تسهيل الفوائد 1/ 586، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 365، وهمع الهوامع 3/ 283.

(80) ينظر: الجنى الداني 559، ومغني اللبيب 2/ 252، حاشية الصبان 2/ 245، والمساعد 1/ 585.

(81) يوسف: 31، 51.

(82) ينظر: شرح التسهيل 2/ 308، والمساعد 1/ 585.

(83) ينظر: شرح السيرافي 3/ 99، والجنى الداني 560، والتذييل والتكميل 8/ 320.

(84) نسب أبو البقاء القول بفعليتها إلى الجمهور. ينظر: التبيان في إعراب القرآن 2/ 731.

(85) ينظر: الجنى الداني ص 559، 560، وشرح التسهيل 2/ 308، ومغني اللبيب 2/ 252.

وقال الفراء: هي فعل لا فاعل له[86]. وقد استدل على فعليتها بأمرين:

1- التصرف فيها بالحذف، أي بحذف الألف الأولى تارة، فيقال: حشى، والثانية أخرى، فيقال: حاش[87].

2- دخولها على الحرف، فيقال: حاش لفلان. والحرف لا يدخل على الحرف[88].

لكن هذين الدليلين ينفيان الحرفية فقط، ولا يثبتان الفعلية، لأن الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين[89]. والراجح أنها اسم ويدل على ذلك أمران:

أولهما: قراءة أبي السَّمَّال: " قلن حاشًا لله[90] " بالتنوين.

قال السيوطي: " والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم " حاشًا لله " بالتنوين[91] ". وذكروا أنها نصبت انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل، فكأنه قال: تنزيها لله، نحو: سقيًا لزيد[92]. وفي النفس شيء من اعتبارها مصدرا واقعا موقع الفعل، إذ الفعل حاشى على وزن فاعَل، وما كان على هذا الوزن لا يكون مصدره على فاعَلٍ، وإنما على الفعال والمفاعلة.

قال ابن ولاد: " هل وجد في الكلام مصدر من فاعَلَ يُفاعِل على وزن فِعْلِه ولفظه ؟ وليس في الكلام فاعل فاعَلًا، وإنما المصدر من فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا مثل قاتل مقاتلة وقتالا[93] ". اللهم إلا أن يُدَّعَى أن أصل " حاشًا " هو " محاشاة "[94] فنقص كما تنقص الأسماء، فتقول: حاش لله، وحشى لله، مثل مه ومهلا، وعَلُ وعَلًا، ويكون هذا النقص مما يدل على اسميتها، إذ الحروف لا ينقص منها[95].

ثانيهما: أن المعنى على القول بفعليتها في قوله تعالى: " قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء " هو: جانب يوسفُ المعصيةَ لأجل الله[96]. ولا يتأتى هذا التأويل في قوله تعالى: " قلن حاش لله ما هذا بشرا "، لأن المقام مقام تعجب من الحسن البارع، لا مقام تبرئة من معصية[97]. وبترجيح اسمية (حاشا) التنزيهية يسقط قول من ذهب إلى أن فيها ضمير الفاعل، وكذا يسقط ما نسب إلى الفراء من أنها لا فاعل لها[98].

---

(86) ينظر: شرح السيرافي 3/ 99، والجنى الداني 560، والتذييل والتكميل 8/ 320.

(87) ينظر: حاشية الأمير على المغني 1/ 110.

(88) ينظر: مغني اللبيب 2/ 252، والهمع 3/ 288.

(89) ينظر: الانتصار لابن ولاد 171، والجنى الداني ص 560.

(90) تنظر القراءة في الإتحاف ص 264، والمشكل 1/ 428، والنشر 2/ 295، والبحر المحيط 5/ 303، والكشاف 2/ 134، وروح المعاني 12/ 230.

(91) همع الهوامع: 3/ 288، وانظر الجنى الداني ص 561، وشرح الكافية للرضي 2/ 123، وشرح التسهيل 2/ 308، والمساعد 1/ 585، والمغني 2/ 254، وحاشية الصبان 2/ 246.

(92) ينظر: شرح التسهيل 2/ 308، والمساعد 1/ 585، والجنى الداني 561.

(93) الانتصار: 171.

(94) وقد ذهب الزجاج إلى أنها مشتقة من (الحشَى) وهي الناحية. قال:" على مذهب المحققين من أهل اللغة فحاشا مشتقة من قولك: كنت في حشا فلانٍ، أي في ناحية فلان، فالمعنى في " حاش لله " برأه الله من هذا. من التنحي، المعنى: قد نحى الله هذا من هذا " معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 107، وانظر: شرح السيرافي 3/ 99، 100، والتذييل 8/ 319.

(95) ينظر: شرح السيرافي 3/ 100، والانتصار 171.

(96) ينظر: الجنى الداني 560، والمغني 2/ 253.

(97) ينظر: حاشية الدماميني 251.

(98) ينظر: شرح السيرافي: 3/ 99، والجنى الداني 560.

ثانيا أن تكون للاستثناء

نسب إلى الفراء أن " حاشا " الاستثنائية لا فاعل لها[99]، وإذا نصب الاسم بعدها فهو منصوب على الاستثناء، لأن " حاشا " استعملت استعمال الحروف فهي كـ " إلا "، وإذا جر الاسم بعدها فهو مجرور بلام مقدرة[100].

وقد رجح الشيخ مصطفى الغلاييني ما نسب إلى الفراء واصفا ما ذهب إليه بأنه " قول في نهاية الحِذق والتدقيق " ذاهبا إلى أن " خلا "، و " عدا " كذلك إذا نصب ما بعدهما فهما إما فعلين لا فاعل لهما ولا مفعول، والمنصوب مستثنى لا مفعول، وإما حرفين نقلا من الفعلية إلى الحرفية لمَّا تضمنتا معنى " إلا "[101]. قال: " والحق الذي ترتاح إليه النفس أن يجعل هذه الأدوات (خلا وعدا وحاشا) في حالة نصبها ما بعدها إما أفعالا لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها واقعة موقع الحرف، وإما أحرفا للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء[102]" وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف استثناء بمعنى " إلا " لكنها تجر المستثنى

قال سيبويه: " وأما حاشا فليس باسم[103]، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء[104] ".

قال في الهمع[105]: " أنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها، وقالوا: إنها حرف دائما بمنزلة " إلا "، لكنها تجر المستثنى ". وهذا الذي نُسِب إلى سيبويه من إنكار فعلية " حاشا " رده ابن ولاد بقوله: " لم ينكر سيبويه أن يكون حاشا فعلا في موضع من الكلام البتة، وإنما ذكرها في الاستثناء خاصة، فزعم أن العرب تجر بها في هذا الباب. فأما في غير الاستثناء فقد تكون فعلا كما قال الجرمي، ولا خلاف في ذلك بين أهل العربية[106] ".

وعلى ذلك فقول ابن مالك: " لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها[107] "أصح من عبارة صاحب الهمع المتقدم ذكرها. وذهب الجرمي[108] والمازني والمبرد[109] والزجاج والأخفش[110] وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا، وقليلا فعلا متعديا[111]. وإذا استعملت الاستثنائية فعلا كانت فعلا جامدا لا يتصرف؛ لتضمنه معنى " إلا " [112].

---

(99) هناك قول آخر يرى أن (حاشا) الاستثنائية فعل متعد، فلها فاعل ومفعول، وسيرد أن ممن ذهب إلى هذا القول الفراء، وهذا يدعو إلى عدم اطمئنان النفس إلى نسبة القول بأنها فعل لا فاعل له إليه، وسيرد تحقيق هذه المسألة.

(100) ينظر: الجنى الداني 564، ورصف المباني 179، وشرح الكافية للرضي 2/ 123، وشرح الأشموني 1/ 239، والتذييل 8/ 320، وشرح المفصل 2/ 85، والهمع 3/ 286.

(101) ينظر: جامع الدروس العربية 3/ 143.

(102) السابق نفسه.

(103) قال أبو حيان:" لو زعم زاعم أنها أسماء وما بعدها انجر بالإضافة، واستثني بها كما استثني بـ " غير"، و" سوى "، وشاركت الأفعال في الوزن لم يكن ذلك ببعيد ". التذييل والتكميل 8/ 310.

(104) الكتاب: 2/ 349.

(105) 3/ 286، وانظر: شرح التسهيل 2/ 306.

(106) الانتصار: 171 . 172، وانظر الجنى الداني 564، والتذييل والتكميل 8/ 314.

(107) شرح التسهيل 2/ 306.

(108) ينظر: الانتصار لابن ولاد 171 . 172.

(109) ينظر: المقتضب 4/ 391.

(110) ينظر: شرح التسهيل 2/ 307، والمغني 2/ 257.

(111) ينظر: مغني اللبيب 2/ 257، والأصول 1/ 288، 289، والجنى الداني ص 562، وشرح الأشموني 2/ 498، 499، وشرح أبيات مغني اللبيب 3/ 86، 87.

(112) ينظر: الهمع 3/ 283.

ومن النصب بها قول الفرزدق[113](البسيط) **حاشا قريشًا فإن الله فضلها: : : مع النبوة بالإسلام والخيْر**

ويروى بالوجهين قول الجُمَيح (الوافر) **حاشا أبا ثوبانَ إن أبا: : : ثوبانَ ليس بِبَكْمَةٍ فَدْم**[114]. فقد روي " أبا " بالنصب فتكون " حاشا " فعلا بمعنى " إلا "، وروي " أبي " بالجر فتكون حرف جر يفيد الاستثناء.

فـ " حاشا " في هذه الأمثلة استثنائية بمعنى " إلا "، وورد ما بعدها منصوبا يدل على فعليتها، لكن كونها بمعنى " إلا " يجعلها فعلا جامدا، فهي في ذلك " شبيهة بـ " عسى " في تساويهما في عدم التصرف وتأدية كل منهما معنى حرف[115] ". وهي كذلك شبيهة بـ (حاشا) الحرفية في اللفظ والمعنى.

قال المرادي[116]: " إذا نصب بـ " حاشى " فهي فعل غير متصرف، لأنها واقعة موقع " إلا "، ومؤدية معناها. فلا تتصرف كما لا تتصرف " عدا "، و " ليس "، و " لا يكون ". بل هي أحق بالمنع، لأن فيها مع مساواتها للأربع شبهها بـ " حاشا " الحرفية لفظا ومعنى[117] ".

قال المبرد: " اعلم أنهما[118] لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير وذلك قولك: جاءني القوم لا يكون زيدا "، وجاءني القوم ليس زيدا. كأنه قال: ليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم[119] ". وكما قدروا جملة " حاشا زيدا " في نحو " قام القوم حاشا زيدا " بمعنى الحال، أي: محاشين. كذلك قدروا " جملة " ليس زيدا " في نحو " قام القوم ليس زيدا " بمعنى الحال، أي: قام القوم خالين من زيد[120].

ومنها ما نسب إليه من إنكاره حرفية[121] " حاشا "، وزعمه أن المجرور بعدها مجرور بلام مقدرة مبقيا على فعليتها، وفي هذا إضافة إلى ما سبق ارتكاب الجر بحرف جر مقدر وهو غير مقيَس. وقد وصف السيرافي ما ذهب إليه الفراء بأنه كالمحال[122].

قال الرضي: " زعم الفراء أن (حاشا) فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر[123]"

وأما ذهب إليه الشيخ مصطفى الغلاييني من ترجيح أن تكون (حاشا) فعلا لا فاعل لها ولا مفعول، أو حرفا معللا لذلك بوقوعها موقع الحرف فيري أن هذا ليس داعيا إلى اعتبارها فعلا لا فاعل لها أو حرفا مع تسليمنا بوقوعها موقع الحرف؛ فـ " إن الاسم إذا وقع موقع الحرف (وتضمن معناه) يصير مبنيا "[124]، ولا يخرجه ذلك عن اسميته، ولا يمنعه بناؤه من أن يقع في مواقع الإعراب المختلفة كسائر الأسماء، وكذلك (حاشا) تقع موقع " إلا " وتتضمن معناه فتصير جامدة، ولا يخرجها ذلك عن فعليتها، ولا يمنعها جمودها من أن ترفع الفاعل وتنصب المفعول كسائر الأفعال.

---

(113) ديوانه ص 266.

(114) البيت في المغني 2/ 258، والخزانة 2/ 150، والهمع 3/ 284، وشرح المفصل 2/ 48، 8/ 47، والجنى الداني 562، 563، والدرر 1/ 191، والتذييل والتكميل 8/ 312.

(115) ينظر: شرح التسهيل 2/ 307. و " عسى " تؤدي " معنى الحرف " لعل "؛ لأنها تفيد الرجاء مثلها.

(116) نقلا عن ابن مالك في شرح التسهيل 2/ 309.

(117) الجنى الداني: 566، وانظر: شرح التسهيل 2/ 309.

(118) يعني (ليس) ، و (لا يكون) ، وانظر: شرح السيرافي 3/ 97.

(119) المقتضب: 4/ 428.

(120) شرح السيرافي: 3/ 97.

(121) إن صحت هذه النسبة إليه وسيرد أن النفس لا تطمئن كذلك إلى نسبة هذا القول إليه.

(122) ينظر: شرح السيرافي 3/ 99، وانظر الجنى الداني ص 560.

(123) شرح الكافية: 2/ 123، وانظر همع الهوامع 3/ 285، 286.

(124) ينظر: شرح التصريح 1/ 365، وأوضح المسالك 2/ 288 حاشية (1) . وما بين القوسين زيادة من الباحث على النص المنقول.

يضاف إلى ذلك أن الشيخ أجاز فيها إذا نصب ما بعدها أن تكون حرفا معللا كذلك بوقوعها موقع " إلا " وهذا لا يتأتى إذا دخلت " ما " المصدرية[125] على (خلا وعدا)[126]، إذ الحرف لا يدخل على الحرف، وهذا مما يقوي القول بفعليتها.

وأما ما ذهب إليه من جواز اعتبارها منقولة من الفعلية إلى الحرفية لوقوعها موقع " إلا " فهذا مما لم يعهد، وإنما المعهود النقل من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية، ولا يكون ذلك إلا في الأعلام، يعني أنهم يسمون الشخص بالفعل أو الحرف[127].

وأيضا فإن ادعاء نقل الكلمة من الفعلية إلى الحرفية خروج بها عن الأصل الذي وضعت له، والإبقاء على الأصل أولى متى أمكن ذلك؛ فإنهم نصوا على " أنه إذا أمكن في كل كلمة يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له[128] ". قال ابن مالك: " أجاز الفراء نصب المستثنى بـ (حاشا) وخفضه وقال: إذا استثنيت بـ " ما عدا "، و " ما خلا " ضميرًا لمتكلمٍ قلت: ما عداني وما خلاني. ومن نصب بـ (حاشا) قال حاشاني[129]، ومن خفض قال: حاشاي. وهذا نصه[130] ". فهذا النص الذي نقله ابن مالك يحتمل أمرين:

1- أن يكون الفراء عنى بقوله: من نصب بـ (حاشا) أن يكون المنصوب منصوبا على الاستثناء لا المفعولية، فلا يكون لحاشى فاعل ويصح ما نسب إليه.
2- أن يكون المنصوب منصوبا على أنه مفعول لـ " حاشى "، فيكون فاعلها ضميرا مستترا على ما تقدم بيانه. والأمر الثاني هو ما يترجح لدى الباحثَ لأربعة أمور:

1. أنه ساوى بين ما عدا وما خلا وحاشا. إلا أنه أفرد حاشا بالذكر لعدم دخول " ما " عليها إلا نادرا[131]، بخلاف " خلا "، و " عدا ".
2. أنه قال في نصه الذي نقله ابن مالك: " إذا استثنيت بـ " ما خلا "، و " ما عدا " ضميرا لمتكلم " وهذا الضمير يعرب مفعولا، ولم ينقل عن الفراء أنه قال: إن المنصوب بعد " ما خلا "، و " ما عدا " منصوب على الاستثناء، بل هو مفعول لهما، مع أنه أطلق على ضمير المتكلم لفظ الاستثناء، فليكن الأمر كذلك في " حاشى " بمعنى أن المنصوب عنده مفعول، لا مستثنى[132].
3. وجود الاضطراب في نسبة هذا القول فبعضهم ينسبه إلى الفراء، وبعضهم ينسبه إلى بعض الكوفيين دون تعيين[133].
4. أن بعض المصادر التي نسبت هذا القول إلى الكوفيين نسبت إلى الفراء القول بأن (حاشى) فعل، والمنصوب مفعول لها مما يدل على أن لها فاعلا.

---

(125) حتى لو اعتبرت " ما " زائدة لتوكيد الاستثناء لا مصدرية كما رجحه الشيخ (ينظر: جامع الدروس العربية 3/ 144) لأنهم لم يفرقوا في المنع بين الأصلي والزائد.

(126) أما حاشى فقد سبق ذكر أن دخول " ما " عليها نادر.

(127) ينظر: الدر المصون 6/ 483.

(128) شرح الرضي على الكافية: 4/ 329.

(129) يريد بذلك أن دخول نون الوقاية يدل على فعلية " حاشا ".

(130) شرح التسهيل: 2/ 307، وانظر الجنى الداني 566، والارتشاف 1534.

(131) ينظر: اللمحة البدرية 2/ 234، وأوضح المسالك 2/ 293.

(132) وإن كان المعنى على الاستثناء.

(133) ينظر: الارتشاف 1533، والجنى الداني 564.

قال أبو حيان: " ذهب بعض الكوفيين، والمبرد، والفراء إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها[134] بمنزلة: عدا زيدا، وخلا وبإضافة كلام أبي حيان إلى نص ابن مالك السابق إيراده يتبين أن القول بأن (حاشى) فعل لا فاعل له لا يصح نسبته إلى الفراء.

وأخيرا فليس هذا القول وحده هو الذي نسب إلى الفراء خطأ، بل هناك قول آخر متعلق بـ (حاشا) الاستثنائية حكاه صاحب الهمع ونسبه إلى الفراء. قال: " أنكر بعض الكوفيين منهم الفراء حرفية " حاشا "، وقال: إنها فعل أبدا، وإن الجر بعدها بلام مقدرة، وأصل " حاشى زيد ": " حاشى لزيد "، لكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام، وخفضوا بها[135] ".

ويرد هذا الحديث نص ابن مالك الذي نقل فيه عن الفراء إجازته نصب المستثنى بـ (حاشا) وخفضه وقال: من نصب بـ (حاشا) قال: (حاشاني)، ومن خفض قال: حاشاي. ثم أردف ابن مالك نقله عن الفراء بقوله: " وهذا نصه[136] ". فهذا نص صريح يدل على أن " حاشا " عند الفراء حرف جر، وما بعده مجرور به مما يدل على أن نسبة القول بإنكار حرفية (حاشا) الاستثنائية إليه لا تصح.

وبناء على ما تقدم فلو استثني بـ " حاشا " ضمير المتكلم، وقصد الجر قيل: حاشاي، وإذا قصد النصب قيل: حاشاني[137]. مع التنبيه على أن دخول نون الوقاية ليس حجة على فعليتها؛ لأنها تدخل على الحرف كذلك نحو إنني وليتني[138]. وإنما الحجة في فعليتها نصب ما بعدها.

وبعد ترجيح قول من ذهب إلى أن (حاشا) الاستثنائية ترد فعلا والمنصوب بعدها مفعول لها، مما يترتب عليه وجود فاعل يبقى تحقيق القول في هذا الفاعل.

فإنهم بعد أن اتفقوا على أن فاعلها ضمير واجب الإضمار اختلفوا في عوده، فقال البصريون: هو عائد على البعض[139] المفهوم من الكلام. والتقدير: " قام القوم عدا[140] هو، أي بعضهم زيدا. وقال الكوفيون: هو عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامهم زيدا[141] ". وقد استضعف ابن مالك رأي البصريين، ووجَّه ضعفَه بأن قولك: قاموا عدا زيدا. إن جعل التقدير " جاوز بعضهم زيدا. لم يستقم إلا أن يراد بالبعض من سِوى زي، وهذا وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحدا فلا يحسن لقلته في الاستعمال[142].

ثم استجاد رأي الكوفيين بقوله: " فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر في: قاموا عدا زيدا: جاوز قيامهم زيدا[143] ".

---

(134) وإذا صح ذلك كان حاشى عند الفراء فعلا ماضيا، فاعله ضمير مستتر؛ إذ لا يجوز أن يكون ثَمَّ فعل ومفعول من غير فاعل.

(135) همع الهوامع: 3/ 258، 286، وانظر شرح الكافية للرضي 2/ 123.

(136) شرح التسهيل: 2/ 307، وانظرالجنى الداني 566، والتذييل والتكميل 8/ 315.

(137) ينظر: شرح التسهيل 2/ 307،

(138) ينظر: التذييل والتكميل 8/ 310.

(139) ومن أجل ذلك فإن الضمير يقدر دائما مفردا مذكرا لأن " بعض " مفرد مذكر. ينظر: الهمع 3/ 286.

(140) ومثلها حاشا وخلا.

(141) همع الهوامع: 3/ 286، وانظر شرح الدماميني مع حاشية الشمني على المغني 1/ 253، وشرح المفصل 2/ 85، 8/ 49، والجنى الداني 564.

(142) ينظر: شرح التسهيل 2/ 311.

(143) السابق نفسه.

لكن ما ذهب إليه ابن مالك لا يطرد في نحو " القوم قرشيُّون ما خلا زيدا "؛ لأن " خلا " لم تسبق بفعل حتى يجعل فاعلها مصدرا منه، فرجع الأمر إلى ترجيح قول البصريين لاطراده[144]

ثالثاً لا خلاف في القول بفعلية(حاشا)

وهو أن تكون فعلا ماضيا متصرفا متعديا، لها فاعل ومفعول، ومعناها (استَثْنَى)، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته[145]، ومضارعها أحاشي بمعنى: أستثني، ومصدرها " المحاشاة[146]".

وهي في هذه الحالة مستعملة في غير الاستثناء[147]، ولها فاعل ومفعول، وتكتب هكذا (حاشى) بالألف المقصورة، لا بالألف القائمة لوقوعها رابعة في فعل متصرف، ولا إشكال في فعليتها. ومن ورودها فعلا ماضيا قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " أسامة أحب الناس إلى " ما حاشى فاطمةَ ". فالظاهر أن " ما حاشا فاطمةَ " زيادة من الراوي، بمعنى: أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما استثنى فاطمة لمَّا قال: " أسامة أحب الناس إلى "[148].

قال ابن هشام: " وتوهم ابن مالك[149] أنها " ما " المصدرية، و " حاشا " الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام[150]، ويرده أن في معجم الطبراني"ما حاشى فاطمةَ ولاغيرَها[151]". ووجه الاستدلال بهذه الرواية في الرد على ابن مالك أن " لا " التي بعد الواو لتأكيد النفي، فيتعين حينئذ أن تكون " ما " نافية لا مصدرية، كما توهمه ابن مالك، ويكون هذا من كلام الراوي[152]. ومن ورودها فعلا مضارعا قول النابغة (البسيط): **ولا أرَى فاعلًا في الناسِ يشبهُهُ: : ولا أُحَاشِي من الأقوامِ من أحدِ**[153].

فـ " أحاشي " مضارع "حاشَى "التي هي فعل ماض، لا مضارع "حاشا " التي يستثنى بها[154]. وخلاصة القول في (حاشا) أنها تستعمل في الاستثناء وغير الاستثناء. فإذا استعملت في غير الاستثناء فهي إما أن تكون فعلا، وإما أن تكون اسما. فإن كانت فعلا فهي فعل ماض متصرف متعدٍّ ومعناه (استثنَى) وتكتب بالياء هكذا (حاشى)، ومضارعه (أحاشي)

---

(144) ينظر: التذييل والتكميل 8/ 321.

(145) في اللسان (حشا) :" حاشيت من القوم فلانا: استثنيت. وحكى اللحياني: شتمتهم وما حاشيت منهم أحدا. أي: وما استثنيت منهم أحدا "، وانظر: المحكم لابن سيده 3/ 319 (حشى) .

(146) ينظر: المقتضب 4/ 392.

(147) ينظر: الهمع 3/ 288.

(148) ومن أجل ذا وضعت علامة التنصيص بعد قوله:" إلى " لأن ما بعدها زيادة من كلام الراوي، وهو يريد بهذه الزيادة أن يبين أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يستثن أحدا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها. وتكون " ما " نافية، و " حاشى " فعلا ماضيا والفاعل ضمير مستتر يعود على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، و " فاطمة " مفعولا به. وانظر: مغني اللبيب 2/ 249 حاشية (3) ، (5) .

(149) ينظر: شرح التسهيل 2/ 308.

(150) فيكون النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد استثنى فاطمة، والمعنى: أسامة أحب الناس إلى إلا فاطمة، فإنه ليس أحب إلى منها، فيحتمل أن تكون هي أحب إليه، ويحتمل أن يكون متساويين في الحب. ينظر: حاشية الدماميني على مغني اللبيب 1/ 250.

(151) مغني اللبيب: 2/ 250، 251.

(152) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب 1/ 250.

(153) البيت في ديوانه ص 13، اللسان (حشا) ، وشرح الشواهد للبغدادي 3/ 86، وشرح المفصل 2/ 85، 8/ 48، وهمع الهوامع 3/ 288، وشرح الأشموني 1/ 410، والخزانة 2/ 44، والجنى الداني ص 559، وشرح الرضي على الكافية 1/ 244، ومعاني الحروف للرماني ص 118.

(154) لأن التي يستثنى بها لا مضارع لها أصلا لأنها جامدة لا تتصرف لتضمنها معنى " إلا " كما سيأتي بيانه.

بمعنى أستثني، ومصدره (محاشاة). وإن كانت اسما[155] كان معناها التنزيه، وانتصبت انتصاب المصدر الواقع بدلا من فعله.

وإن كانت للاستثناء فإما أن يجر ما بعدها أو ينصب، فإن جر كانت حرف جر. وإن نصب ما بعدها كانت فعلا ماضيا جامدا فاعله يعود على البعض المفهوم من الكل المتقدم، والمنصوب مفعول لـ (حاشى). وقد فهم من ذلك أنها لا تكون اسما في الاستثناء، ولا تكون حرفا في غير الاستثناء، وتكون فعلا في الاستثناء وغير الاستثناء.

المبحث الرابع الأفعال المؤكِّدة توكيدا لفظيا

تدل نصوص النحويين على أن الفعل المؤكِّد له فاعل، وذكر بعضهم أنه لا فاعل له، وفي المسألة تفصيل يذكر بعد الوقوف على معنى التوكيد اللفظي.

التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لفصل التقرير، خوفا من النسيان أو عدم الإصغاء أو الاعتناء[156]. ويقال: تأكيد وتوكيد، بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلا من الآخر؛ لأنهما يتصرفان تصرفا واحدا، فيقال: أكد يؤكد تأكيدا، ووكد يوكد توكيدا، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلا[157].

والتوكيد في الأصل مصدر وكَّد الشيء إذا أحكمه[158]. وفي التنزيل: " ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها "[159].

ويقع هذا النوع من التوكيد في الاسم معرفة كان أو نكرة، والفعل، والحرف، والمفرد والجملة[160]. والذي يعنينا في هذا البحث هو التوكيد اللفظي في الفعل، هل له فاعل، أم لا فاعل لها ؟

ذكر الأستاذ/ عباس حسن. أن اللفظ الذي يقع توكيدا لفظيا لا تؤثر فيه العوامل، فلا يكون مبتدأ، ولا خبرا، ولا فاعلا، ولا مفعولا به، فليس له موضع من الإعراب مطلقا، وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقا فلا يحتاج لفاعل أو مفعول أو مجرور أو غيره، وإنما يقال في إعرابه: " إنه توكيد لفظي لكذا "، فهو تابع له في ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو غير ذلك، ومن غير أن يكون له محل من الإعراب، ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون التوكيد اسما أو فعلا أو حرفا، أو جملة، ففي مثل: إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم تعرب كلمة " إن " الثانية توكيدا لفظيا، وليس لها عمل ولا محل، كما تعرب " الشمس " الثانية توكيدا لفظيا، وليس لها عمل ولا محل، وليست معمولة، و " قاتلة " خبر " إن " الأولى، التي لها العمل وحدها، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر دون الثانية.

ويصح أن يقال: إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم. فكلمة " إن " الثانية توكيد لفظيا لا عمل لها ولا محل، و " ها " ضمير عائد على " الشمس " لا محل له من الإعراب، فليس اسما لـ " إن "، ولا لغيرها، و لاعاملا، ولا معمولا لشيء مطلقا، وإنما هو رمز يحاكي اسم " إن " الأولى، ويعرب توكيدا لفظياً[161] ".

---

(155) على الراجح كما سبق بيانه خلافا لمن ذهب إلى فعليتها.

(156) شرح التسهيل 2/ 301، وشرح ابن الناظم: 362.

(157) شرح المفصل: 3/ 39.

(158) شرح ألفية ابن معطي: 1/ 755. تأليف د/ علي موسى الشوملي. ط/ مكتبة الخريجي. 1405 هـ/ 1985 م.

(159) النحل: 91.

(160) سترد إشارة إلى هذه الأنواع في نهاية المسألة تحت عنوان (تتمة) .

(161) ينظر: النحو الوافي 3/ 527، وانظر 2/ 190.

والأستاذ عباس حسن. قد نص في موضع آخر على أن هذا هو الرأي الشائع[162]، ولم يذكر في أيٍّ من الموضعين على أيِّ مصدر اعتمد فيما ذكره. والظاهر أنه اعتمد على كلام الشيخ يس في حاشيته على التصريح[163] حيث نقل عن الزرقاني في تعليقه على قول ابن هشام: " إن زيدا إنه فاضل[164] " قوله: " الضمير هنا لا يقال فيه: إنه اسم " إن "، ولا يتصف أنه في محل نصب، بل لا محل له، لأنه أتي به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم، ومعلوم أن المؤكِّد غير عامل، وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد " إن " الثانية[165] حكمه حكم الضمير المذكور[166]". والظاهر أن ما نقله الشيخ يس خاص بالحديث عن توكيد الحرف غير الجواب، كما في " إن " في المثال المذكور يدل على ذلك أنه نقله تعليقا على قول ابن هشام المذكور، وابن هشام كان يتحدث عن توكيد الحرف غير الجوابي توكيدا لفظيا.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الشيخ يس اقتصر في نقله على كون المؤكَّد حرفا كـ " إنّ "، وقد نصوا على أن التوكيد إذا كان حرفا غير جواب فإنه ينبغي أن يعاد معه ما اتصل بالمؤكَّد. إن كان ضميرا أعيد ضميرا، وإن كان اسما ظاهرا أعيد كما هو أو ضميره، نحو " إن زيدا قائم " فإذا أريد توكيد " إن " قيل: " إن زيدا إن زيدا قائم " بإعادة ما اتصل بـ " إن " الأولى مع " إن " الثانية، أو يقال: " إن زيدا إنه قائم " بإعادة ضمير ما اتصل بـ " إن " الأُولى[167]. وفي كلا الأمرين يكون ما بعد " إن " الثانية لا محل له، فليس اسما لـ " إن "، لأن المؤكِّد لا يعمل، ولا توكيدا لاسم " إن " الأولى، لأنه لم يؤت بها لغرض التوكيد.

والمثال الذي ذكره الأستاذ/ عباس حسن. لا يختلف من حيث التركيب عن المثال المذكور في نص ابن هشام وعلق عليه الشيخ يس. وعليه فيكون هذا المثال من باب توكيد الحروف، وتكون " إن " الثانية توكيدا لـ " إن " الأولى، و " الشمس " الثانية، أو الضمير العائد إليها في " إنها " ليست اسما لـ " إن " لأنها مؤكدة، والمؤكد لا يعمل كما سبق، وليست كذلك توكيدا لاسم " إن " الأولى، لأنها لم يؤت بها للتوكيد، وإنما أتي بها لأنه لا يصلح أن يؤتى بـ " إن " وحدها، لأنها حرف غير جواب، فلا يجوز " إن الشمس إن قاتلة للجراثيم "، فكأنها أتي بها لإصلاح اللفظ لا لشيء غيره.

قال الشيخ خالد الأزهري ـ شارحا قول ابن هشام: " إن زيدا إن زيدا فاضل " ـ: " فـ " إن " الثانية مؤكِّدة لـ " إن " الأولى، وأعيد مع " إن " الثانية ما اتصل بـ " إن " الأولى، وهو لفظ " زيد[168] ". وقال في قوله: " إن زيدا إنه فاضل ": " فـ " إن " الثانية مؤكدة للأولى، وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بـ " إن " الأولى[169] ". فتأمل كيف أعرب " إن " في كلا المثالين توكيدا، ولم يعرب ما اتصل بها توكيدا. وبذا يظهر أن قول الأستاذ/ عباس حسن: " إن " الشمس " الثانية في المثال المذكور، تعرب توكيدا لفظيا، وليس لها عمل ولا محل، وليست معمولة "، وقوله: " إن " ها " ضمير عائد على " الشمس " لا محل له من الإعراب، فليس اسما لـ " إن "، ولا لغيرها، ولا عاملا، ولا معمولا لشيء مطلقا، وإنما هو رمز يحاكي اسم " إن " الأولى، ويعرب توكيدا لفظيا[170] ". فاسد لا يصح ولم يقل به نحوي، وفساده يتأتى من

---

(162) ينظر: النحو الوافي 2/ 190.

(163) يدل على ذلك أن الأستاذ/ عباس حسن أشار إليه في حاشية وضعها في نهاية نصه وهو يوضح المراد من لفظ يحاكي في نصه المذكور من الناحية الإعرابية، وهي واردة كذلك في حاشية يس كما سترى. ينظر: النحو الوافي 3/ 528 حاشية (2) .

(164) ينظر: أوضح المسالك 3/ 340.

(165) كما في نحو " إن زيدا إن زيدا قائم ".

(166) حاشية يس على التصريح: 2/ 129.

(167) ينظر: أوضح المسالك 3/ 339، 340.

(168) شرح التصريح على التوضيح: 2/ 129.

(169) السابق نفسه.

(170) ينظر: النحو الوافي 3/ 527، وانظر 2/ 190.

إعرابه توكيدا لفظيا، إذ كيف يعرب توكيدا، وهو مع ذلك ليس له محل، وليس معمولا. والتوكيد من التوابع يتبع المؤكَّد في إعرابه.

وإذ قد تبين أن ما اتصل بـ " إن " الثانية لم يؤت به لغرض التوكيد فكيف يعرب توكيدا ؟ هذا ما لم يتأتَّ، ومما يدل على أنه لا يصلح أن يكون توكيدا أنه لو كان كذلك لأدى إلى توكيد المظهر، وهو اسم " إن " الأولى بالمضمر، وقد نصوا على منعه. وأيضا فإن العرب لم تلتزم طريقة واحدة في مثل هذه الأمثلة، فتارة تذكر ما اتصل بالمؤكَّد، وتارة تذكر ضميره مما يدل على أنها لا علاقة لها بالتوكيد.

قال الشيخ يس معلقا على قول الشيخ خالد الأزهري السابق إيراده: " (قوله: فـ " إن " الثانية إلخ) لما لم تلتزم العرب إعادة ما اتصل بالحرف، بل أعادوه تارة، وأعادوا ضميره أخرى. وقد علم النحاة أنه ليس توكيدا لمجموع الحرف وما اتصل به، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر. فليتأمل[171] ". أما إذا كان المؤكَّد غير ذلك فلم يتعرض الشيخ يس لذكره، ولكن الأستاذ عباس حسن. قد عمم الأمر وجعل المؤكِّد لا محل له من الإعراب سواء أكان فعلا، أم فاعلا، أم مفعولا، أم مفردا، أم جملة. وهذا التعميم الذي ذكره وجد أن النحويين والمعربين على خلافه. وهذه بعض نصوصهم:

قال ابن مالك: " إذا وكد الفعل فأكثر ذلك أن يكون مع الفعل المؤكِّد فاعل الأول، أو ضميره، مثل " قام زيد قام زيد "، أو " قام زيد قام ". أو يكون فاعل المؤكِّد والمؤكَّد ضميرين نحو " صل صل الصديق ". وقد يؤكد فعل بفعل فيستغنى بفاعل أحدهما. وقد اجتمع الأمران[172] في قول الشاعر: **فأين إلى أين النجاة ببغلتي: : أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس**[173]

فابن مالك قد نص على أن الفعل " قام " في المثالين الأولين لما كان مؤكِّدا لـ " قام " الأولى أعيد معه فاعل الفعل الأول مما يدل على أنه يعرب فاعلا كذلك وفي نحو " صل صل الصديق " فاعل " صل " الأولى " ضمير، وكذلك " صل " الثانية، ومثله " احبس احبس " في البيت المذكور، مع أن المراد هو توكيد الفعل وحده. وهذا يدل أيضا على أن الفعل المؤكِّد له فاعل. وفي نحو " أتاك أتاك " في البيت فـ " اللاحقون " فاعل لأحد الفعلين المذكورين ولا فاعل للفعل الثاني استغناء بالفاعل المذكور. والظاهر أن الفاعل للفعل الأول، والثاني لا فاعل له.

قال أبو حيان: قال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: " قام قام زيد. زيد: فاعل بـ " قام " الأول، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه، لأنه لم يؤت به لذلك إنما جيء به لتوكيد الأول. [174]

وقد فهم من ذلك أنه ليس كل مثال يصلح فيه أن يكون لكل من المؤكَّد والمؤكِّد فاعل.

فما جاز في نحو " أتاك أتاك " يمكن جوازه في نحو " احبس احبس " بأن يكون " احبس " الثانية توكيد لـ " احبس " الأولى، ولا فاعل لها استغناء عنه بفاعل الأولى، وهو الضمير المستتر فيها.

وما جاز في " احبس احبس " لا يمكن جوازه في " أتاك أتاك " بأن يدعى أن " اللاحقون " فاعل لأحد الفعلين، وفي الأخرى ضمير الفاعل، إذ لو جاز ذلك لقيل: أتوك أتاك اللاحقون، أو أتاك أتوك اللاحقون، ولكان هذا من باب التنازع.

ومن أجل ذا قال ابن مالك في باب التنازع في شرح التسهيل: " لو كان ثاني العاملين مؤكِّدا لكان في حكم الساقط. " ثم قال: " فـ " أتاك " الثاني توكيد للأول؛ فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظا ومعنى لتنزله منزلة حرفٍ زيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين،

---

(171) حاشية يس على التصريح: 2/ 129.

(172) أن يكون لكل من المؤكِّد والمؤكَّد ضمير الفاعل، أو يكون الفاعل لأحدهما وقد استغني به عن فاعل الآخر.

(173) الكافية الشافية: 1185. والبيت تقدم تخريجه.

(174) التذييل والتكميل: 7/ 68، وانظر: شرح التسهيل 2/ 165.

ولولا عدم الاعتداد به لقيل: أتاك أتوك اللاحقون، أو أتوك أتاك اللاحقون[175] ". وإذا كان ابن مالك قد نص على أن الأكثر في توكيد الفعل أن يكون معه فاعل المؤكَّد إلا أن هناك أفعالا إذا أكدت لزم أن يلحق مؤكدها ما اتصل بالمؤكَّد، وذلك إذا كان الفاعل ضميرا متصلا، نحو " ضربت ضربت زيدا " إذا أريد توكيد الفعل " ضرب ".

وكذا إذا أريد توكيد الضمير في " ضربت " لقيل: " ضربت ضربت " بإعادة الفعل، لأن الضمير المؤكِّد متصل فلا يعاد إلا مع ما اتصل بالمؤكَّد[176]، وإليه أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله: **ولا تعد لفظ ضمير متصل: : : إلا مع اللفظ الذي به وصل**

قال الشيخ خالد الأزهري: " نحو " جعلت جعلت "، و " أكرمك أكرمك "[177]. وقد اقتصر ابن هشام في أوضحه على التمثيل بالمجرور، نحو " عجبت منك منك "[178].

ولعل ابن هشام لم يمثل بالمتصل المرفوع والمنصوب؛ لأنه لو مثل بهما لاحتمل ذلك أمرين:

1. أن يكون نحو " ضربت ضربت "، و " أكرمك أكرمك " من توكيد الجمل لا من توكيد الضمير.
2. أن يكون من توكيد الضمير بالضمير. أما ما مثل به من الضمير المجرور فإنه يتعين أن يكون من باب توكيد الضمير بالضمير، فأراد ابن هشام أن يبتعد عما يحتمل الأمرين[179]. وبناء على ما سبق فإن نحو " ضربت ضربت " يحتمل ثلاثة أوجه:

1. أن يكون من باب توكيد الجمل فيكون " ضربت " الثانية كلها توكيدا للأولى، ويكون إعرابها كإعراب الجملة المؤكَّدة " ضرب ": فعل ماض، والتاء: ضمير الفاعل، والجملة توكيد للجملة الأولى، وهذا ما عليه المعربون. قال صاحب الإعراب المفصل في إعراب قوله تعالى: " ثم كلا سوف تعلمون " معطوفة على الآية الكريمة السابقة وتعرب إعرابها، وهي توكيد لفظي[180] "
2. أن يكون من باب توكيد الفعل، فيكون ما اتصل به لفظا محاكيا لما اتصل بالمؤكد، ولا يعرب فاعلا لأن الفعل مؤكد والمؤكد لا يعمل، ولأنه لم يؤت به ليسند إلى فاعل.
3. أن يكون من باب توكيد الضمير، فيلزم معه إعادة ما اتصل به.

قال في التسهيل: " قاصد توكيد تاء " فعلت " بإعادة لفظه لا غنى له عن إعادة ما هو به متصل، فتقول: فعلت فعلت، ورأيتك رأيتك، ومررت به به[181] ". والخلاصة أن هناك من أمثلة التوكيد التي جاءت على صورة الفعل منها ما يحتمل أن يكون للفعل فاعل كالتاء في " ضربت ضربت زيدا ". إذا كان من باب توكيد الجمل. ومنها ما يحتمل الوجهين، كما في نحو " اضرب اضرب ".

فإذا كان المراد توكيد الفعل فحسب، فالفعل الثاني لا فاعل له، مثل " قام قام زيد "، وقد سبق نص أبي حيان في ذلك، وإذا كان المراد توكيد الفعل والفاعل، فالفعل الثاني فاعله ضمير مستتر كالفعل الأول، وكان من توكيد الجمل.

---

(175) شرح التسهيل: 2/ 165، وانظر تمهيد القواعد 1773.

(176) وهذا ما عناه ابن مالك في الخلاصة بقوله: ولا تعد لفظ ضمير متصل::: إلا مع اللفظ الذي به وصل.

(177) شرح التصريح: 2/ 128، وانظر شرح التسهيل 3/ 303، والتذييل والتكميل 12/ 224.

(178) ينظر: أوضح المسالك 3/ 338.

(179) ينظر: أوضح المسالك 3/ 338 هـ (1) .

(180) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل 12/ 501.

(181) شرح التسهيل: 3/ 303، وانظر التذييل والتكميل 12/ 224.

ومنها ما يمتنع فيه أن يكون للفعل فاعل، كما في نحو " أتاك أتاك اللاحقون "، ونحو " ضربت ضربت " إذا قصد توكيد الضمير فحسب، أو توكيد الفعل فحسب. فالأمر إذن ليس على إطلاقه بأن يقال: إن الفعل المؤكد لا فاعل له، وإنما يتوقف الأمر على صورة الفعل والمراد من ذكره.

الخاتمة

بعد الاطلاع على آراء النحويين في جميع المصادر المرفقة في نهاية هذا البحث والتي تعتبر من أمهات الكتب والمراجع النحوية المتوافرة في المكتبة العربية وبعد البحث والاستقصاء والدراسة المتأنية للأفعال التي قيل: إنها لا فاعل لها تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إنَ (كان) قد ترد زائدة وحدها دون أن يكون معها ضمير مرفوع، ولا داعي حينئذ لتقدير فاعل لها، وقد تزاد مع مرفوع بها يعرب فاعلا لها، فتكون تامة.
2. أن الأفعال (طالما وقلما وكثر ما) لا فاعل لها، لوجود قرينة تخرجها عن نمط الأفعال التي لا بد لها من فاعل وهي دخول " ما " التي هيأت لهذه الأفعال أن تدخل على الفعل، مثلها في ذلك مثل " ما " الداخلة على " إن " وأخواتها مما هيأها للدخول على الجملة التي ليست مبتدأ وخبرا. كما رجح أن اعتبار " ما " مصدرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تكلف لا داعي له.
3. نفى ما نسب إلى الفراء من القول بأن (حاشا) الاستثنائية لا فاعل لها.
4. يرجح قول من ذهب إلى أن (حاشا) الاستثنائية إذا نصب ما بعدها فهي فعل له فاعل وأن (حاشا) التنزيهية اسم، لا فعل لا فاعل له.
5. في باب التوكيد اللفظي في الأفعال أن الأمر يرجع إلى صورة الفعل، والغرض منه.
6. أما ذهب إليه الأستاذ/ عباس حسن من أن (الشمس) الثانية في نحو " إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم " لفظ يحاكي (الشمس) الأولى لا محل لها، وهي مع ذلك توكيد لفظي.
7. ما ذكره الأستاذ/ عباس حسن من أنه قد يقال في إعراب (طالما أو كثر ما أو قلما): إنها كافة ومكفوفة، بمعنى أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى، ومنعتها من العمل، فهي كافة لغيرها، ومكفوفة بغيرها والصحيح أن " ما " كافة، والفعل مكفوف بها.
8. إدراج الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد. محقق أوضح المسالك. إدراجه للأفعال (طالما وقلما وكثر ما) ضمن الأفعال التي حذف فاعلها والصحيح أنها لا فاعل لها، لا أنها حذف فاعلها.

التوصيات:

1. ضرورة تشجيع ودعم البحوث المتخصصة في علم النحو خاصة فيما يختص في المسائل الخلافية بين النحويين.
2. تشجيع الفعاليات والمؤتمرات الخاصة باللغة العربية وزيادة مساحات علم النحو كأحد أهم علوم اللغة.
3. النظر في المناهج التعليمية الخاصة بعلم النحو في المدارس والكليات المتخصصة والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر.
4. تشجيع المؤسسات ومجامع اللغة العربية على البحث والعمل المستمر لمراجعة القواعد النحوية الخلافية وترجيح الرأي الغالب.

شكر و تقدير

يتقدم الباحث بالشكر لعمادة البحث العلمي جامعة الملك عبد العزيز. جدة . على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع بالمنحة البحثية رقم G308-372-31.

الباحث الرئيس

د. مطيع الله بن عواض السلمي

المصادر والمراجع

- ابن الجزري. النشر في القراءات العشر. تقديم وتعليق/ جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث، ط/ الأولى 2002م.
- ابن الجزري.. شرح طيبة النشر في القراءات العشر. ضبط وتعليق الشيخ/ أنس مهرة. دار الكتب العلمية، ط/ الثانية 1420هـ- 2000م.
- ابن جنى الخصائص صنعة. تحقيق/ محمد على النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/ الرابعة 1999م وتحقيق/ عبد الحكيم بن محمد ط/المكتبة التوفيقية.
- ابن خالويه الحجة فى القراءات السبع تحقيق د/ بدر الدين قهوجى. بشير جويجابى – دار المأمون للتراث بدون، تعليق/ كامل مصطفى الهنداوى. دار الكتب العلمية ط الأولى 1421هـ- 2001م.
- ابن عصفور.. شرح المقرب. تأليف د/ على محمد فاخر. مطبعة السعادة، ط/ الأولى1411هـ- 1990م.
- ابن عصفور.. شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف بغداد 1980م.
- ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق د/ محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، ط/ الثانية 1422هـ- 2001م.
- ابن مالك ألفية ابن مالك فى النحو والصرف. دار الأقصى2001م.
- ابن مالك شرح الكافية الشافية. تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.
- ابن مالك.. شرح التسهيل. تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون. هجر ط/ الأولى 1410هـ- 1990م.
- ابن مجاهد السبعة فى القراءات. تحقيق د/ شوقى ضيف. دار المعارف – القاهرة ط/ الثانية 1400هـ.
- ابن منظور لسان العرب. تحقيق/ عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. ط/ دار المعارف، ط/ مكتبة العبيكان – دار صادر ط/ الثالثة 1414هـ- 1994م.
- ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تقديم/ حسن حمد، إشراف/ إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، ط/ الأولى 1418هـ- 1998م، وتحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب. التراث العربي – الكويت، ط/ الأولى1421هـ 2000م.
- أبى البقاء العكبرى التبيان فى إعراب القرآن. تحقيق/ على محمد البجاوى. ط/ الحلبي، دار الفكر ط/ الأولى 1418هـ- 1997م.
- أبى الحسن طاهر بن غلبون التذكرة فى القراءات الثمان. دراسة وتحقيق د/ أيمن رشدى سويد. الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ط/ الأولى 1422هـ- 1991م.

- أبى حيان الأندلسى البحر المحيط. تحقيق الشيخ/ عادل عبد الموجود، والشيخ/ على معوض. دار الكتب العلمية ط/ الأولى 1413هـ- 1993م.
- أبى حيان الأندلسى.. ارتشاف الضرب. تحقيق د/ رجب عثمان محمد جمعة. مكتبة الخانجى القاهرة ط/ الأولى 1418هـ- 1998م.
- أبي العباس أحمد بن ولاد التميمي.. الانتصار لسيبويه على المبرد. تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى 1416هـ- 1996م.
- أبي العباس المبرد.. المقتضب صنعة أبي العباس المبرد. تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة 1415هـ- 1994م.
- ابي على الفارسي المسائل البصريات. تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط الأولى/ 1405 هـ/ 1985 م.
- الأشمونى.. شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط/ الأولى 1955م.
- البغدادى خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى – القاهرة ط/ الثالثة 1989م.
- بهاء الدين ابن عقل.. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث القاهرة ط العشرون 1400هـ- 1980م.
- بهجت عبد الواحد صالح الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل. دار الفكر للنشر والتوزيع. ط/ الأولى 1993 م. 1414 هـ.
- خالد الأزهرى شرح التصريح على التوضيح. مع حاشية الشيخ يس. دار إحياء الكتب العربية. الحلبى بدون.
- الدانى التيسير فى القراءات السبع. دار الكتاب العربى – بيروت – ط/ الثانية 1404هـ- 1984م.
- الرضي.. شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق/ أحمد السيد أحمد. المكتبة التوفيقية، وتصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس- بنغازي، ط/ الثانية 1996.
- سليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمل حاشية الجمل المسماة (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية). وبهامش الكتاب تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطى وجلال الدين المحلى، وكتاب إملاء ما منّ بن الرحمن لأبى البقاء العكبرى. ط/ الحلبى بدون.
- سيبويه.. الكتاب تحقيق وتعليق/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. ط/ الثالثة 1408هـ- 1988م.
- السيوطى. الأشباه والنظائر تحقيق/ عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت. ط/ الأولى 1985م.
- السيوطي.. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الأولى 1327هـ، وتحقيق/ أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ط/ الأولى 1418هـ- 1998م، وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية.
- الطاهر بن عاشور التحرير والتنوير. دار سحنون – تونس. 1384هـ.
- عباس حسن النحو الوافي تأليف. دار المعارف بمصر، ط/ الثالثة. 1977 م.
- الفراء.. معاني القرآن. تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار. دار الكتب المصرية – القاهرة ط/ الثالثة 1422هـ- 2001م.

- اللسمين الحلبى الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون. تحقيق د/ أحمد محمد الخراط دار القلم – دمشق بدون، وتحقيق الشيخ/ على محمد معوض، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى 1414هـ
- اللصيمرى التبصرة والتذكرة. تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى 1982م.
- اللمرادى توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان الفكر العربى ط/ الأولى 1422هـ- 2001م.
- محمد الأمير حاشية الأمير على مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب.. دار إحياء الكتب العربية – ط/ الحلبى بدون تاريخ.
- محمد الخضري حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، م، 1998 م.
- محمد عبد الخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن. مطبعة السعادة – المملكة العربية السعودية، 1403 هـ.
- محمد محى الدين عبد الحميد كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك. دار الجيل بيروت ط/ الخامسة 1979م.
- معجم القراءات تأليف د/ عبد اللطيف الخطيب. دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط/ الأولى 1422هـ-2002م.
- مكي القيسي.. مشكل إعراب القرآن. تحقيق/ ياسين محمد السواس. دار المأمون للتراث، ط/ الثانية. بدون.
- موفق الدين ابن يعيش.. شرح المفصل. عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية. بدون.
- النيلي.. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. تحقيق أ. د/ محسن سالم العميري. ط/ جامعة أم القرى 1420هـ
- هبة الله بن على بن حمزة. أمالي ابن الشجرى تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحى. مكتبة الخانجى – القاهرة بدون تاريخ.
- يس بن زين الدين الحمصى الشافعى حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى. ط/ الحلبى الثانية 1390هـ-1971م.

Arabic verbs which haven't subject

Abstract: According to the well-known grammatical rule (every act must be done by an actor) ،there are statements that contradict this rule to say that there are acts that do not have an actor. These opinions were summed up in four sections This research studied by surveying and presenting the opinions of the various grammarians. The study concluded that most of the grammarians agreed that the excess (Kan) and verbs that follow with the excess (ma) have no actors but it said that is not applicable to (Hasha). and in regard to what is stated in the section of verbal assertion ،the study concluded that it is due to the image of the act and its purpose.

Keywords: verb - actor - Arabic grammar.